تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنــوان

ضمان مطابقة المبيع للمواصفات في عقد البيع الالكتروني – دراسة مقارنة

للطالبة

عفراء جمعة معلا

المشرف

د. حمد نوري خاطر، قسم القانون الخاص

كلية القانون

المكان والزمان

02:00 مساء

الخميس، 08 إبريل 2021

استخدام التقنيات الحديثة عن بعد

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع دراسة موضوع ضمان مطابقة المبيع للمواصفات في عقد البيع الإلكتروني، والذي أفرزته التجارة الإلكترونية والتي هي أحد استخدامات الإنترنت وتعني بالأعمال التجارية التي تتم بين المتعاقدين عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات، وقد أتاحت هذه التجارة العديد من المزايا فقد أصبح من الممكن لرجال الأعمال تجنب السفر والإنتقال من بلد إلي آخر للقاء بشركائهم وعملائهم وأصبح بمقدورهم توفير الوقت والمال من أجل الترويج للمنتجات والخدمات.

ولا يخفى علينا أن مجال التجارة الالكترونية هو مرحلة جديدة على رجال القانون، كما أن القوانيين الحالية ليست كافية لمواجهة هذا الوليد الجديد في مجال العلاقات التجارية الدولية، وإزاء هذا الوضع التشريعي بدأت المنظمات الدولية في إصدار التوجيهات والقوانيين النموذجية التي تتناسب وطبيعة المعاملات الإلكترونية، كما بدأ رجال القانون يقترحون الحلول ويطالبون المشرع بالتدخل بوضع قانون ينظم المعاملات الإلكترونية.

وقد أدى ذلك إلي أن يتجه مشرعوا بعض الدول إلي إضافة بعض التعديلات في القوانيين الحالية بينما اتجه بعضهم الآخر إلى صياغة قانون مستقل ينظم المعاملات التجارية الالكترونية، رغم وجود أراء تأكد إخضاع تلك المعاملات للقواعد القانونية الحالية إلى أن الواقع العملي أظهر أهمية صياغة تشريعات جديده لهذا العالم الإلكتروني الجديد.

ويشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول : الفصل الأول يتناول ضمان التزام البائع بمطابقة المواصفات في ظل قانون المعاملات المدنية وذلك من خلال أحد أهم الخيارات القانونية التي يمتلكها المشتري وهي خيار الرؤية وفيه تعرضت لماهية الخيار وشروط ثبوته ومسقطاته، ثم تطرقت فيه ألى الضمان وفق قواعد التسليم وكيفية إتمام عملية التسليم ونفقاتها وما يترتب على الإخلال بمضمونه الالتزام أو زمان ومكان التسليم، وتضمن الفصل الثاني الضمان وفق اتفاقية فينا من حيث الروط ودعوى الضمان وأخيراً تطرقت في الفصل الأخير إلى ضمان مطابقة المبيع وفق قواعد قانون المعاملات والتجارة الالكترونية وقانون حماية المستهلك، وجاء في الخاتمة بيان بعض التوصيات في مجال تحقيق الحماية الكافية للمشتري والمستهلك بناء على توافر خيار الرؤية طبقاً للقواعد العامة ووجود ضمان المطابقة ومدى فاعليته في القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية.

كلمات البحث الرئيسية: خيار الرؤية، ضمان المطابقة، حماية المستهلك، اتفاقية فيينا، قواعد تسليم المبيع.